جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربية

الخلافُ النّحويُّ في كتابِ منهجِ السالكِ في الكلامِ على ألفيّةِ ابن مالكٍ لأبي حيّانٍ الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)

رسالة مقدَّمة
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانيّة ـ جامعة ديالى وهي جزء
من متطلَّباتِ نيل شهادة الماجستير في اللغةِ العربيةِ وآدابِها /
تخصَّص اللغة

من الطالبة
مروة هادي رشيد الساعدي
بإشراف
أ. د. مُحمد صالح ياسين الجبوري

١٤٤٢ هـ ٢٠٢١ م

الفصل الأول

الخلاف النّحويّ في الأسماء

المبحث الأول : المـرفـــــوعات
المبحث الثاني : المنصـــــوبات
المبحث الثالث : المجـــــرورات
المبحث الرابع : مسائل متفرقة

المبحث الأول

الخلاف النحويّ في المرفوعات

أولًا: الخلاف في ضمير الرفع (هو)

ثانيًا: الخلاف في رافع المبتدأ

ثالثًا: الخلاف في جواز تقديم الخبر إذا كان فيه ضمير يعود على المبتدأ

رابعًا: الخلاف في عامل الاسم المرفوع بعد (لولا)

خامسًا: الخلاف في تقديم الفاعل على عاملِه

سادسًا: الخلاف في رافع الفاعل

سابعًا: الخلاف في إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع كونه موجودًا

١- الخلاف في ضمير الرفع (هو)

قال أبو حيّان: ((وأمّا هُوَ فمذهب أهل البصرة أنَّه اسمٌ بجملتهِ، ومذهب أهل الكوفة أنَّ الهاء الاسمُ والواو زائدةٌ))[١]، ونجد أنَّ أبا حيّان في كتابهِ (منهج السالك) لم يذكر ضمير الرفع (هي)، وإنَّما اكتفى بذكر ضمير الرفع (هو)، وبالعودة إلى كتبه الأخرى نجده قد ذكرها[٢].

اختلف النّحويون في هذهِ المسألة، فذهب البصريون إلى أنّ (هو) اسم برمتهِ، وحجَّتهم في ذلك، أنّ (الواو) أصل وهو ضمير منفصل، وأنّ الضمير المنفصل لا يصحّ أن يبنى على حرفٍ واحدٍ، لأنَّه لابد من الابتداء بحرف والوقوف على حرفٍ، ولو كان الاسم هو الهاء، كما يقولون وحدها لصار يؤدي بأنَّ يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا، وذلك محال، فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم[٣].

وعقد سيبويه هذه المسألة في باب علامات المضمرين للمرفوعين، فقال: ((وأمّا المضمر المحدث عنه فعلامتهُ: هُوَ، وإنْ كان مؤنثًا فعلامته: هي، وإن حدَّثت عن اثنين فعلامتهما: هما، وإنْ حدَّثت عن جميع فعلامتهم: هم، وإنْ كان الجميع جميع المؤنث فعلامته: هُنَّ))[٤].

وقال ابن الوراق(ت٣٨١هـ): ((وأمّا قولنا: (هو) فالاسم الهاء والواو جميعًا))[٥].

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (الهاء) وحدها هي الاسم من غير (الواو)،لأنَّ هذه

---

(١) منهج السالك: ٦١/١-٦٢، وينظر: التذييل والتكميل:١٩٨/٢-١٩٩، وارتشاف الضرب: ٩٢٨/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١٩٨/٢، وارتشاف الضرب: ٩٢٨/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٥٧/٢-٥٥٩م (٩٦)، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨٨/١، وائتلاف النصرة: ٦٥م (٥٤) فصل الأسماء.

(٤) الكتاب: ٣٥١/٢، وينظر: المقتضب: ٢٦٤/١، والأصول في النحو: ٢٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٤٣/١.

(٥) علل النحو: ٤١٢، وينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش:٣٠٨/٢.

(الواو) تحذف في التثنية، نحو (هما) ولو كانت أصلًا لما حذفت[١]، واستدلَّوا على ذلك أنّها تحذف في حالة الإفراد أيضًا، وتبقى (الهاء) وحدها دون (الواو) بقول العُجَير السّلُولي[٢]:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

الشاهد فيه قوله: إذ أراد (بينا هو)، فحذفت واو (هو) هنا للضرورة[٣].

ووافق ابن كيسان(ت٢٩٩هـ)، وأبو إسحاق الزجاج ما ذهب إليه الكوفيون بأنَّ الهاء من (هو) اسم والواو زائدة للتكثير، وهذا المنقول عن أبي حيّان[٤]. وردَّ ابن الوراق ما ذهب إليه الكوفيون ومن أيدهم بأنَّ الحرف يسقط في حالة التثنية والجمع، إذ قال: ((فالجواب في هذا أنَّ الحرف يسقط في التثنية والجمع إذا عرضت فيه عِلَّة توجب إسقاطه، وإنْ كان الحرف من أصل الكلمة، أَلَا ترى إذا جمعنا قاضيًا قلنا في جمعهِ: قاضون، فأسقطنا الياء، وهي لام الفعل، ولم يدل إسقاطها على أنّها زائدة، وكذلك إسقاط الواو من التثنية والجمع من هما وهم، لا يدلُّ على زيادتها))[٥].

واختار ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) الرأي البصري، بأنّه ضميرٌ منفصلٌ مستقلٌ بذاتهِ يجري مجرى الظاهر، ولا يكون على حرفٍ واحدٍ، لأنَّ المضمر جيء به للاختصار والإيجاز، لذلك لا يليق به الزيادة ولا سيما (الواو) وثقلها[٦].

والواضح أن أبا حيّان في كتابه (منهج السالك) لم يُرجِّح مذهبًا على الآخر، وإنّما اكتفى بعرض آراء المذهبين البصري والكوفي، وعند الرجوع إلى كتبهِ الأخرى،

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٥٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨٨/١، وائتلاف النصرة: ٦٥.

(٢) شعرهُ: ٢٠٧-٢١١، وينظر: لسان العرب: ٤٣٥/٣،.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٥٧/٢، وخزانة الأدب: ٢٥٧/٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١٩٩/٢، وارتشاف الضرب: ٩٢٨/٢.

(٥) علل النحو: ٤١٢-٤١٣.

(٦) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٣٠٨/٢.

مثل التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب نجده رجَّح المذهب البصري، ووصف ما ذهب إليه الكوفيون بالضعيف[١]، لأنّ أشهر اللغات هو إثبات (الواو) فيها مفتوحة مخفَّفة، وهي لغة قيس وأسد[٢].

٢ـالخلاف في رافع المبتدأ

قال أبو حيّان: ((فأمّا المبتدأ فقيل: إنَّه مرفوع بالابتداء، وهو كون الاسم أولًا مقتضيًا ثانيًا، وبه قال الجمهور من البصريين، وقيل: إنَّه ارتفع بالخبر ويروى ذلك عن الكوفيين))[٣].

اختلف النحويون في هذهِ المسألة، فذهب البصريون بأنَّ الذي رفع المبتدأ هو كونه قد وقع في بداية الكلام، إذ استدلَّوا لذلك بتجرده من العوامل اللفظية، لأنَّ هذه العوامل لا تكون مؤثرة حسيًا في هذه الصناعة مثل: (القطع للسيف، والإحراق للنار)، بل هي دلالات وأمارات، فإذا كانت العوامل محلها الإجماع فهي دلالات وأمارات، وأنَّ الدلالة والأمارة أمّا أن يكون الشيء موجودًا فيها أو لا يكون موجودًا[٤]، واستدلَّوا لذلك أيضًا بكون الاسم أولًا مسندًا إليه، وهو الأصل في الجملة، فينبغي أن يكون مرفوعًا بذلك، مثل الفاعل فإنّه يكون مرفوعًا بالفعل الذي تقدَّمه[٥] .

أمّا سيبويه فقد نصَّ على أنَّ المبتدأ يكون مرفوعًا بالابتداء، كما جاء في قوله: ((فالمبتدأ كل اسم ابتدى ليُبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفعُ، فالابتداء لا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٩٩/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٢٨/٢.

(٣) منهج السالك: ١٢٩/١-١٣١، وينظر: التذييل والتكميل: ٢٥٧/٣، وارتشاف الضرب: ١٠٨٥/٣ .

(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٩/١م(٥)، وأسرار العربية: ٧٢، وائتلاف النصرة: ٣١م(٥) فصل الأسماء .

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٢٦ م (٢٧) .

يكون إلّا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه [...]، فأمّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلق، ارتفع عبدُ الله، لأنَّه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق، لأنَّ المبنى على المبتدأ بمنزلته))[١]، وتابعه في رأيه المبرّد، قائلًا: ((فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء التّنبيه والتعرية عن عوامل غيره وهُوَ أول الكلام))[٢] .

وقد اتبعَ الجزولي (ت٦٠٧هـ) المتقدِّمين بأنَّ شرط رفع المبتدأ هو خلَّوه من العوامل اللفظية[٣]، ونقل أبو البقاء العُكبري عن الزجاج أن عامل الرفع فيه ما بالنفس من معناه الإخبار عنه[٤]، فصار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ[٥].

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ كل واحد منهما رفع الآخر، فهما يترافعان بمعنى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، واحتجوا فيما ذهبوا إليه، أنَّ كل مبتدأ يحتاج إلى خبر، وكل خبر يحتاج إلى مبتدأ، لذلك لا ينفصل أحدهما عن صاحبه ولا يكون الكلام تامًا إلّا بهما، فإذا قلت: (زيدٌ أخوك، وعمرو غلاُمك)، إذ لا يكون الكلام تامًا في هاتين الجملتين إلّا بإتصال الآخر إليه، وعلى هذا الأساس لا ينفك الواحد منهما عن الآخر[٦] .

---

(١) الكتاب: ١٢٦/٢–١٢٧، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٩/١ .

(٢) المقتضب: ١٢٦/٤، وينظر: الأصول في النحو: ٥٨/١، والإيضاح العضدي: ٢٩، ونتائج الفكر في النحو: ٣١٢ .

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٩٣ .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٦/١ .

(٥) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٢٢٣/١ .

(٦) ينظر:الإنصاف:٣٨/١، والتبيين عن مذاهب النّحويين:٢٢٥، وائتلاف النصرة:٣٠.

ويرى الفراء أنَّ المبتدأ هو الرافع للخبر، وأن الخبر هو الرافع للمبتدأ أي أنّهما مترافعان، فلا يستغني أحدهما عن الآخر وبه صار عمدة[١].

وأمّا ابن سعدان الكوفي (ت٢٣١هـ)، فيقول: ((واعلم أنّ كل اسم تبتدئه فهو رفعٌ وخبرهُ رفعٌ، تقول: عبدُ الله عالمٌ، رفعتَ (عبد الله) بـ(عالم)، ورفعت (عالمًا) بـ(عبد الله)، فـ(عبد الله) مبتدأ، و(عالمٌ) خبره))[٢].

وقد ردّ أبو البركات الأنباري على ما ذهب إليه الكوفيون بأنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، وهما يترافعان ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا ينفصل عنه، بأمرين[٣]:

الأمر الأول: إنَّ الذي صرَّحتم به مستحيل، والسبب في ذلك أنَّ العامل في الأصل أن يقدر قبل المعمول، فإذا كان المبتدأ والخبر مترافعين، فيجب أن يكون أحدهما قبل الآخر، وهذا محال، وما يؤدي إلى المحال فهو محال .

والأمر الثاني: إنَّ العامل لا يدخل على الشيء ما دام موجودًا فيه، والسبب في ذلك أنَّ العامل لا يدخل على نفسه، فإذا جوَّزوا أنْ نقول: (كان زيدٌ أخاك، وظننت زيدًا أخاك، وإنّ زيدًا أخوك) كان ذلك فاسدًا، لأنَّه لا يحسن أن يكون كل واحد منهما في الآخر، وتبعه في ذلك عبد اللطيف الزُّبيديُّ(ت٨٠٢هـ)[٤].

وأمّا أبو حيّان فقد اختار مذهب سيبويه، بقوله: ((هذا الذي اختار في رفع المبتدأ والخبر هو المنسوب لسيبويه))[٥]، وقد رجَّح في كتاب ارتشاف الضرب المذهب الكوفي، قائلًا: ((وأقول: الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١٣/١، ١٩٥، ١٨٥/٣ .

(٢) مختصر النحو: ٦١ .

(٣) ينظر: الإنصاف: ٤٠/١-٤١ .

(٤) ينظر: ائتلاف النصرة: ٣١ .

(٥) منهج السالك: ١٢٩/١ .

وهو أنَّهما يرفع كلٌّ منهما الآخر))[1]، ونجد أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصواب، كونه الرأي المأخوذ به عند أغلب النحويين، وسار عليه معظم المتأخرين.

٣ـالخلاف في جواز تقديم الخبر إذا كان فيه ضمير يعود على المبتدأ

قال أبو حيّان: (("وجوَّزوا التقديم" [الخبر] وهذا القسم فيه خلاف، وهو القسم الذي هو غير الواجب فيه تقديم المبتدأ وغير الواجب في تقديم الخبر، فمذهب البصريين أنَّه يجوز تقديم الخبر رافعًا ضمير المبتدأ أو سببه أو ناصبًا ضميره أو سببه نحو: قائم زيدٌ، وضربته زيدٌ، وقائم أبوه زيدٌ، وضربَ أخاهُ زيدٌ عمرو، وقامَ أبوهُ زيدٌ، وخالف في هذا كله الكوفيون ومنعوه))[2].

اختلف النّحويون في هذه المسألة، فذهب البصريون إلى أنَّه يصحّ تقدَّم الخبر على المبتدأ سواءٌ أكان مفردًا أم جملةً، وحجتهم في ذلك هو كثرة استعماله في كلام العرب وأشعارهم، وممّا جاء في كلام العرب نحو قولهم: (في أكفانَّهِ لُفّ الميت) والتقدير فيه: (الميت لُفّ في أكفانَّهِ)، وكذلك قولهم: (في بيتهِ يؤتى الحكم) والتقدير فيه: (الحكم يؤتى في بيته)[3]، ففي هذه الأمثلة يتقدَّم الضمير على الظاهر[4]. واستدلوا أيضًا بقول مالك بن خالد الهذلي[5]:

فَتىً مَا ابنُ الأغر إذا شَتَوْنَا وَحُبّ الزّادُ في شَهْرَيْ قُمَاحِ

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٠٨٥/٣ .

(٢) منهج السالك: ١٥٤/١، وينظر: التذييل والتكميل: ٣٥٢/٣، وارتشاف الضرب: ١١٠٨/٣-١١٠٩ .

(٣) جمهرة الأمثال: ١٠١/٢، وينظر: الإنصاف: ٥٦/١ .

(٤) ينظر: الإنصاف: ٥٦/١ م (٩)، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٤٥ م (٣٢)، وائتلاف النصرة: ٣٣ م (٨) فصل الأسماء .

(٥) ديوان الهذليين: ٥/٣، وينظر: الإنصاف: ٥٧/١ .

الشاهد فيه: تقديم الخبر في قوله: (فَتىً ما) على المبتدأ في قولهِ: (ابن الأغر)، وتقديره: (ابن الأغر فتى ما)[١].

وذكر سيبويه في باب الابتداء ما ذهب إليه الخليل، قائلًا: ((وزعم الخليل رحمه الله أنَّه يستقبح أنْ يقول قائم زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقولُ: ضربَ زيدًا عمرو، وعمرو على ضَرَبَ مرتفعٌ، وكان الحد أن يكون مقدمًا ويكون زيدٌ مؤخرًا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدمًا، وهذا عربي جيد، وذلك قولك تميمي أنا، ومشنوء مَن يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخز صفتك))[٢].

وقال المبرّد: ((وتقول: منطلقٌ زيدٌ، فيجوز إذا أَردت بـ(منطلق) التأخير، لأنَّ زيدًا هو المبتدأ))[٣].

وذهب ابن السراج في باب التقديم والتأخير إلى أنَّ كل ما يجوز تقديمه هو ما كان خبرًا لمبتدأ أو ما عمل فيه فعلًا متصرفًا[٤]، وأمّا رأي ابن جني في هذه المسألة فهو يصحّ عنده تقديم الخبر على المبتدأ نحو قولك: خلفك بكر وقائم زيد، والتقدير فيهما بكر خلفك وزيد قائم إذ قدَّم الخبران اتساعًا وفيهما ضمير، لأنَّ القصد فيهما التأخير[٥].

وقال أبو علي الشلوبيني (ت٦٤٥هـ): ((والمبتدأ مرتبته التقدُّم على خبره، نحو: زيدٌ قائمٌ، ثم قد يوضع في غير موضعه، نحو: أتميمي أنا ؟ وقد يلزم

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٧/١ .

(٢) الكتاب: ١٢٧/٢.

(٣) المقتضب: ١٢٧/٤، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٢٣٥/١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٤٦ .

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٢/٢، والإيضاح العضدي: ٥٢ .

(٥) ينظر: اللُمع في العربية: ٣٠، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٣٠٢/١، والفصول الخمسون: ٢٠٠ .

الأصل[...]، أو كان تقديم الخبر يرفع عنه لبسًا بين معنيين، نحو: أخوكَ زيدٌ، أو كان الخبر قد حُكم له بحُكم ما يجوز فيه التقديم، نحو: الذي يأتيني فله درهم))[1].

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى عدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه سواءٌ أكان مفردًا أم جملةً، وحجتهم في ذلك، أنَّ التقديم يؤدِّي إلى أنَّ ضمير الاسم يتقدَّم على ظاهرِهِ، فإنك إذا قلت: (قائمٌ زيدٌ)، و(أبوه قائم زيد)، فإنّ قائم، والهاء في أبوه ضمير زيد، ففي هذه الأمثلة تقدم ضمير الاسم على الظاهر، وأنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره دون خلاف، لذلك وجب عدم تقديم الخبر على المبتدأ[2].

وذهب الفراء إلى منع تقدم الخبر عند تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود:٤١]، إذ قال: ((إنْ شئت جَعلتَ مجراها ومرساها، في موضع رفع (بالياء)، كما تقول: إجراؤها وإرساؤها بسم الله وبأمر الله، وإنْ شئت جعلت: (بسم الله) ابتداء مكتفيًا بنفسه، كقول القائل عند الذبيحة أو عند ابتداء المأكل وشبهه بسم الله ويكون (مجريها ومرسيها) في موضع نصب يريد بسم الله في مجراها ومرساها))[3].

وقد نقل أبو البقاء العُكبري عن الكوفيين أنَّهم منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه، ودليلهم فيما ذهبوا إليه، أنَّ تقديم الخبر لزمَ منه الإضمار قبل الذكر، ويمتنع، كما امتنع في قولهم: (ضربَ غلامهُ زيدًا)، فإذا جعل الغلام فاعلًا، فليس ذلك إذا جعلته مفعولًا، لأنَّ الإضمار قبل الذكر باللفظ، وكذلك التقديم من التأخير[4].

---

(١) التوطئة: ٢١٩ .

(٢) ينظر: الإنصاف: ٥٦/١، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٤٥، ٢٤٨، وائتلاف النصرة: ٣٣ .

(٣) معاني القرآن: ١٤/٢ .

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٤٥، ٢٤٨، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ٢٣٥/١ .

ونقل أبو حيّان عن الكسائي(ت١٨٩هـ)، والفراء أنّهما يجيزان تقديم خبر المبتدأ عليه، إذا لم يكن الضمير مرفوعًا في مثل قولك: (ضربته زيدٌ) ولا يجيزان ذلك مع الخبر المرفوع في قولك: (قائمٌ زيدٌ)[١]، وأنَّ منع تقدم الخبر على المبتدأ منسوب إلى الخليل(ت١٧٠هـ)[٢]، وضعَّف أبو البركات الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون فهو عنده غير جائز تقديم الخبر على المبتدأ، لأنَّ الخبر وإنْ صار متقدمًا في اللفظ لكنه متأخرٌ بالتقدير، وإذا صارَ متقدمًا لفظًا ومتأخرًا تقديرًا، فلا يلزم في هذا التقديم على منع الإضمار، وأجازوا هذا إجماعًا كأنَّك تقول: (ضَربَ غلامَهُ زيدٌ)، فجعلت (زيدًا) فاعلًا و(غلامه) مفعولًا، لأنَّ غلامه وإنْ صار متقدمًا عليه لفظًا إلّا أنَّه في تقدير التأخير، ولم يمنع ذلك من تقدَّم الضمير[٣]، وقد وافق أبو البقاء العُكبري ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[٤]، وقد رجَّح عبد اللطيف الزُّبيديّ ما ذهب إليه البصريون، قائلًا: ((ومذهب البصريين أنّه يجوز تقديمه سواء كان مفردًا أو جملة لمجيئه كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم [...]، وهذا هو الصحيح))[٥].

ومن خلال ما مَرَّ نستدلُّ على أنَّ أبا حيّان لم يرجِّح أحد المذاهب في كتابهِ (منهج السالك)، وبعد الذهاب إلى كتابه التذييل والتكميل، وجدته قد رجَّح مذهب البصريين، بقوله: ((والصحيح ما ذهب إليه البصريون))[٦]. ويبدو أنَّ الرأي الأكثر قبولًا لدى النحويين هو المذهب البصري، والسبب في ذلك كثرة استعماله في كلام العرب، من الشواهد الشعرية والنثرية، التي استندوا عليها واستدلوا بها .

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٥٣/٣، وارتشاف الضرب: ١١٠٨/٣-١١٠٩ .

(٢) ينظر: منهج السالك: ١٥٥/١ .

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٨/١، وأسرار العربية: ٧٤ .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٤٢/١ .

(٥) ائتلاف النصرة: ٣٣ .

(٦) التذييل والتكميل: ٣٥٢/٣ .

٤ـ الخلاف في عامل الاسم المرفوع بعد (لولا)

قال أبو حيّان: ((وذكر صاحبُ الإنصاف أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ (لولا) يرتفعُ الاسم بعدها بها، وأنّ البصريين ذهبوا إلى أنَّه مرفوع بالابتداء))[١].

اختلف النّحويون في هذهِ المسألة، فذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم بعد (لولا) مرفوعٌ بها نحو قولك: (لولا زيدٌ لأكرمتكَ)، وحجتهم: ((أنّها ترفع الاسم بعدها، لأنَّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهرَ لرفع الاسم؛ لأنَّ التقدير في قولك: لولا زَيدٌ لأكرمتكَ، لو لم يمنعني زَيدٌ من إكرامكَ لأكرمتكَ، إلّا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ))[٢]، واستدلوا أيضًا بأنَّ (لولا) من الحروف التي تختص بالاسم، فصارت عاملة فيه كبقية الحروف المختصة، فإنّه يعمل الرفع ولا يعمل النصب والجر، لأنَّه إذا استقل بالاسم أشبه الفعل والفاعل، والذي يأتي بعد جواب للحرف، ولا يكون من تمام الاسم[٣].

وذكر الفراء أنَّ الاسم بعد (لولا) ارتفع بها، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾[الفتح:٢٥]، إذ قال: ((رفعهم بـ لولا، ثم قال: أنْ تَطؤهُمْ فإنْ في موضع رفع بـ"لولا"))[٤]، وقد بيَّن في موضعٍ آخر أنَّ (لولا، ولوما)، ترفعان ما بعدهما[٥].

---

(١) منهج السالك: ١٦٦/١، وينظر: التذييل والتكميل: ٣٠٠/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٠٤/٤ .

(٢) الإنصاف: ٦٠/١م (١٠)، وينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٣٩م (٣١)، ومسائل خلافية في النحو: ١٠٠م(٢)، وائتلاف النصرة: ١٦٤–١٦٥م (٤٢) فصل الحروف.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٤١ .

(٤) معاني القرآن: ٤٠٤/١، وينظر: النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء: ٦٨

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٨٤/٢–٨٥ .

وقد وافق أبو بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ) على ما ذهب إليه الفراء، فجعل الاسم بعد (لولا) مرفوعًا بها أصالة، واستدلَّ بقول طرفة بن العبد[١]:

فلولا ثلاثٌ هُنَّ مِنْ عيشةِ الفتَى وجَدَّكَ لم أحفِلْ متَى قامَ عُوَّدي

الشاهد فيه قوله: (ثلاثٌ) مرفوعًا بـ(لولا) و(هُنَّ) مرفوعًا بمن[٢].

ونقل أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) عن الفراء والكوفيين، أنّ: ((لولا ترفع ما بعدها إذا قلت: لولا زيدٌ لعاقبتكَ، زيدٌ ترفعه لولا لانعقاد الفائدة به ومعه، واللام جواب لولا))[٣].

وذكر أبو البقاء العُكبري أنَّ عددًا من الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بفعلٍ مقدَّر[٤]، وقد نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى أبي الحسن الكسائي، قائلًا: ((وأمّا الكسائي فكان يرى ارتفاع الاسم بعد "لولا" بفعل مضمر معناه: لو لم يكن، فعلى هذا ينبغي إذا كُنى عنه أن تقول: "لولا أنا، و"لولا أنتَ"؛ لأنّ الفعل لم يظهر فيتصل به كنايتهُ فوجب أن يكون الضمير منفصلًا))[٥].

وردَّ ابن مالك ما ذهب إليه الفراء أنّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، وكذلك قول غيره من الكوفيين أنَّه ارتفع بفعل مضمر، بقوله: ((والقولان مردودان، لأنّهما مستلزمان ما لا نظير له، إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير، مع وجدان ما له نظير))[٦].

---

(١) ديوانه: ٢٥.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٩٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٦٠/٢، وينظر: أمالي ابن الشجري: ٥١١/٢.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٣٢/١ .

(٥) شرح المفصَّل لابن يعيش: ٣٤٣/٢، وينظر: التذييل والتكميل: ٣٠٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٧/١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٣/١.

وذكر أبو إسحاق الشاطبي(ت٧٩٠هـ) ردَّ الفراء على قول الكسائي ومن وافقه من وجهين[١]:

الأول: أنَّه لو كان كما ذكروا لجاء (أحد) بعدها فتقول: لولا أحد لأكرمتك، فإنّ التقدير عندهم، لو لم يمنعنِ أحد، وعدم جواز التقدير فيه، غير ما قدَّروه

والثاني: أنَّ امتناع (لولا أخوك ولا أبوك) بمعنى لو لم يمنعني أخوك ولا أبوك، ولو كان ذلك لما امتنع .

وأمّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (لولا) ارتفع بالابتداء من غير (لولا)، وحجتهم بأنَّ الحرف يكون عاملًا إذا كان مختصًا، و(لولا) حرف غير مختص بالاسم دون الفعل، فهي تدخل على الفعل أيضًا، والذي يدل على ذلك أنّ الاسم لا يكون مرفوعًا بـ(لولا)،لأنَّ تقدير الكلام هو: لو لم يمنعنِ زيدٌ لأكرمتكَ، فإذا كان كذلك لكان يجب أن يعطف عليها بـ(ولا)، لأنَّ الجحد معطوف عليه بـ(ولا)، وهذا ما جاء في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴿٢٢﴾﴾[فاطر:١٩-٢٢][٢]، واستدَّلوا أيضًا بأنَّ أصل العمل للأفعال، والحرف يحل محلها إذا تضمَّن فيه معنى الفعل أو شبهه، و(لولا) لا يكون فيها ذلك[٣]، واحتجوا أيضًا: ((أنَّ (لولا) و(لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب، لأنَّ الأصل عدم التغيير والتغيير))[٤].

وذكر سيبويه هذه المسألة في باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء، إذ قال: ((وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا[...]، وأمّا عبد الله فإنّه

(١) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي، بتحقيق: د. عبد المجيد قطامش: ١٩٩/٦ .

(٢) ينظر: الإنصاف: ٦٢/١-٦٣، والتبيين عن مذاهب النحويين:٢٣٩، وائتلاف النصرة:١٦٤.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٤٠ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوكَ))[١]، ووافقه المبرّد في ذلك، فقال: ((اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما عليه وذلك قولك: لولا عبدُ الله لأكرمتكَ فـ(عبدُ الله) ارتفع بالابتداء))[٢]، ووافقهما الزجاجي(ت٣٣٧هـ) فقد بيَّن أنّ (لولا) تختص بالأسماء دون الأفعال، وأن الاسم بعدها يرتفع بالابتداء، والخبر مضمر واللام تكون داخلة على الجواب نحو: لولا زيدٌ لأكرمتكَ، ومعناه أنَّ الإكرام إنَّما امتنع لحضور (زيدٌ)، فصار (زيدٌ) مرفوعًا بالابتداء[٣].

واختار أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين وعدَّه هو الصحيح[٤]، ووافقه في ذلك عبد اللطيف الزُّبيديّ، إذ يقول: ((والأصح مذهب الكوفيين[...]، ولا نسلم للبصريين أنّ الحرف إنَّما يعمل إذا كان مختصًا أصلًا))[٥].

ختار أبو سعيد السيرافي رأي المذهب البصري، والسبب في ذلك أنّ الاسم والفعل جاءا بعد (لولا)[٦]، واتفقَ أبو حيّان الأندلسيّ مع قول البصريين ، أنّ الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، لأنَّ جمهور النحاة أخذوا به[٧]، وتذهب الباحثة مع ما ذهب إليه البصريون.

(١) الكتاب: ١٢٩/٢، ١٣٩/٣-١٤٠.
(٢) المقتضب: ٧٦/٣ .
(٣) ينظر: اللامات: ١٢٩، والإيضاح العضدي: ٢٩، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٥٣/١، ورصف المباني: ٢٩٣، ومغني اللبيب: ٢٨٨/١.
(٤) ينظر: الإنصاف: ٦٣/١.
(٥) ائتلاف النصرة: ١٦٥.
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٦٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:٢٨٣/١ .
(٧) ينظر: منهج السالك: ١٦٦/١ .

٥ـ الخلاف في تقديم الفاعل على عاملهِ

قال أبو حيّان: ((أمّا كونُ الفاعل يكون بعدَ الفعل، ولا يجوز أن يتقدَّم عليه ففي ذلك خلافٌ، أجاز الكوفيون تقديمه على الفعلِ، ومنعَ ذلك البصريون))[١].

اختلف النّحويون في هذه المسألة، فذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديم الفاعل على فعلهِ، قال الفراء: ((ولكن العرب تقولُ: زيد فليقم، وزيدًا فليقم، فمن رفعه قال: أرفعه بالفعل الذي بعده إذ لم يظهر الذي قبله))[٢]. وقد وافقه ابن سعدان الكوفي في ذلك[٣]، واحتج أصحاب هذا المذهب بجواز التقديم وذلك لسعة كلام العرب وشيوعه على ألسنتهم نحو قولهم: (زيدٌ قامَ)، والتقدير: (قام زيدٌ)، واستدَّلوا على ذلك أيضًا بقول الزباء[٤] بنت عمرو[٥]:

مَا لِلجِمَال مَشْيُهَا وَئِيدًا أَجَنْدلًا يَحْمِلْنَ أم حَدِيْدَا

الشاهد فيه قوله: (مشيها وئيدًا)، فإنّ (مشيها) بدل من الضمير الذي في (الجمال)، لأنَّه صار خبرًا للمبتدأ وهو (ما)، والتقدير فيه: (وئيدًا مشيها)، ولذلك أجازوا تقدم الفاعل على عاملهِ متمسكين بهذا القول[٦]، واستدَّلوا أيضًا بقول امرئ القيس[٧]:

فَظلَّ لنا يَومٌ لَذيذٌ بنعَمةٍ فَقِلْ في مِقيلٍ نحسُهُ مُتَغيبِ

الشاهد فيه قَوله: (نحسه متغيب)، لأنَّ (نحسه) فاعل يتقدم على فعله هو: (متغيب) وإنَّ التقدير فيه: (متغيب نحسه)[٨].

---

(١) منهج السالك: ٥/٢، وينظر: التذييل والتكميل: ١٧٦/٦–١٧٧ .

(٢) معاني القرآن: ٤٢٤/٢ .

(٣) ينظر: مختصر النحو: ٤٠ .

(٣) هي نائلة بنت عمرو بن الظرب من العماليق فهي ملكة، ينظر: معجم الشعراء: ٣٢٩ .

(٥) معاني القرآن للفراء:٧٣/٢، وينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: ٢٠٠.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٩٦/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٩٧/١ .

(٧) ديوانهُ: ٣٨٩، وينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٤٠٠ .

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ١٧٦/٦–١٧٧، وتمهيد القواعد: ١٥٨٢/٤ .

وأمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّه لا يصحّ تقديم الفاعل على الفعلِ، فإذا تقدم على فعله فهو مبتدأ، ويكون الفاعل ضميرًا مقدرًا فيه، قال سيبويه بذلك في باب ما يحتمل من الشعر: ((ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنَّه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله[١]:

صَدَدْتِ فَأَطوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلما وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنّما الكلام: وقلَّ ما يدوم وصال))[٢]، ووجه الدلالة فيه: أنَّ (وصال)، وهو فاعل تقدَّم على فعله وهو (يدوم)، لأنَّ (قَلَّ) هنا صارت كافة بـ(ما) ولم تعمل في الفاعل، وأوَّلهُ بعضهم أنّها فاعلٌ لفعل مقدَّر قبله أي قَلَّ (وصال)، وأيضًا أوَّلهَ بعضهم إلى أنَّ (ما) زائدة بعد (قَلَّ) لا مكفوفة فصار الفاعل مرفوعًا بها، لذلك تقدَّم الفاعل على الفعل للضرورة الشعرية[٣]، وتابعه ابن السراج، فقال: ((واعلم: أنَّ الفاعل لا يجوز أن يُقدَّم على الفعل إلّا على شرط الابتداء خاصة وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسم من فعل بهم))[٤]، وحجة ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب أنَّ الفاعل لا يتقدَّم على عامله من أمور عدة[٥]:

الأول: إنَّ الفاعل واجب ذكره فيؤتى به بعد الفعل إشعارًا باللزوم .

والثاني: إنَّ الفاعل يكون جزءًا من الفعل وجزء الشيء لا يجوز أن يتقدَّم عليه .

والثالث: إنَّ الفاعل لا يشعر اللفظ به إذا ذكر قبل الفعل .

---

(١) ديوانهُ: ٣٥٨، وينظر: الكتاب: ٣١/١، وشرح شواهد المغني: ٧١٧/٢ .

(٢) الكتاب: ٣١/١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١/١ (هامش:٤) .

(٤) الأصول في النحو: ١٧٤/١، وينظر: الخصائص: ٣٨٧/٢، وشرح ملحة الإعراب: ١٥٦، وشرح المكودي: ٩٠ .

(٥) ينظر: توجيه اللُمع: ١٢١ .